الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يتراجع 1,02 دولار إلى 120,11 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي تراجع في تداولات الخميس الماضي ليستقر عند مستوى 120,11 دولارا مقارنة بـ 121,13 دولارا للبرميل في تداولات الاربعاء الماضي.
وساهمت مخاوف جديدة في منطقة اليورو في دفع أسعار النفط للتراجع بسبب الشكوك التي تطال حالة التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو واثرها على الطلب العالمي على النفط. وتمثلت هذه المخاوف بارتفاع العائد على السندات الحكومية الإسبانية والإيطالية مما فتح الباب واسعا للشكوك فيما ستؤول اليه آلية أزمة الديون الأوروبية من جديد ولتكون القارة الأوروبية المشكلة القديمة المتجددة في مسار التعافي الاقتصادي العالمي.

1,247 مليون دينار قيمة تداولات الآجل.. و«أجيليتي» تصدرت الأسهم بتداول 9,3 ملايين سهم بقيمة 3,8 ملايين دينار

31,2 مليون دينار قيمة تداولات البيوع المستقبلية في مارس بارتفاع 25,8٪

ارتفعت القيمة الإجمالية للبيوع المستقبلية في سوق الكويت للأوراق المالية في شهر مارس الماضي بمقدار 25,8٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتعاملات البيوع المستقبلية في مارس 31,2 مليون دينار، فيما بلغت في فبراير 24,8 مليون دينار، وبلغت كميات التداول 207,7 ملايين سهم نفذت من خلال 934 صفقة.
ووفقا لدراسة أعدتها «الأنباء» بلغت القيمة الإجمالية بالنسبة لفترة الـ 3 أشهر 30,8 مليون دينار من خلال تداول 206,2 ملايين سهم نفذت من خلال 930 صفقة، أما فترة الـ 6 أشهر فبلغت القيمة فيها 340,5 ألف دينار مقابل تداول 1,520 مليون سهم نفذت من خلال 4 صفقات، أما فترتا الـ 9 أشهر والـ12 شهرا فلم تشهدا أي تداولات لأي من الأسهم المتداولة وفقا لخدمة البيوع المستقبلية وذلك للشهر الثاني على التوالي.
ويعتبر سهم القرين القابضة هو السهم الوحيد الذي شهد تداولات خلال فترة الـ 6 أشهر من خلال 3 صفقات بقيمة 332,8 ألف دينار. وجرى التداول خلال الشهر الماضي على أسهم 75 شركة موزعة على 7 قطاعات، حيث تم تداول 6 أسهم في البنوك بنظام البيوع المستقبلية، وفي قطاع الاستثمار تم تداول 17 سهما، وفي قطاع العقارات تم تداول 13 سهما، وفي قطاع الصناعة تم تداول 11 سهما، وفي قطاع الخدمات تم تداول 21 سهما، وعلى مستوى قطاع الأغذية بلغ العدد سهمين هما المواشي والدانة، أما في قطاع غير الكويتي فتم تداول 5 أسهم.
وتصدر سهم أجيليتي قائمة أكثر 10 أسهم تداولا وفق نظام البيوع المستقبلية من حيث القيمة خلال مارس الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي من خلال تداول 9,3 ملايين سهم نفذت من خلال 49 صفقة بقيمة 3,8 ملايين دينار، وتلاه سهم الصناعات الذي شهد تداول 13,6 مليون سهم نفذت من خلال 66 صفقة بقيمة 3,3 ملايين دينار، وتلاه سهم لوجستيك من خلال تداول 10,3 ملايين سهم نفذت من خلال 84 صفقة بقيمة 2,8 مليون دينار، وحل سهم زين رابعا من حيث القيمة وذلك من خلال تداول 1,6 مليون سهم نفذت من خلال 19 صفقة بقيمة 1,4 مليون دينار، وجاء سهم الأولى خامسا من خلال تداول 10,2 ملايين سهم نفذت من خلال 37 صفقة بقيمة 1,3 مليون دينار، وجاء سهم القرين سادسا من خلال تداول 5,1 ملايين سهم نفذت من خلال 23 صفقة بقيمة 1,1 مليون دينار، وجاء سهم صافتك سابعا من خلال تداول 12,4 مليون سهم نفذت من خلال 13 صفقة بقيمة 943 ألف دينار، وجاء سهم أبيار في المركز الثامن من خلال تداول 18 مليون سهم نفذت من خلال 32 صفقة بقيمة 851 ألف دينار، وحل سهم مشاعر في المركز التاسع من خلال تداول 3,2 ملايين سهم نفذت من خلال 22 صفقة بقيمة 811 ألف دينار، وفي المرتبة العاشرة حل سهم الأهلي المتحد من خلال تداول 4 ملايين سهم نفذت من خلال 15 صفقة بقيمة 765 ألف دينار.
أما تداولات الآجل فبلغت قيمتها خلال مارس الماضي 1,247 مليون دينار من خلال تداول 2,240 مليون سهم نفذت من خلال 56 صفقة، وتم تداول أسهم 5 شركات من أصل 79 شركة يقدم صناع السوق خدمات تداولها وفقا لأداة الآجل، وهذه الأسهم 4 منها يتداول في قطاع البنوك وهي الوطني وبرقان وبيتك وبنك بوبيان، أما الشركة فهي القرين القابضة.

● شريف حمدي

أكثر 10 أسهم تداولا من حيث القيمة وفق أداة البيوع المستقبلية في مارس			
الشركة	الكمية بالمليون سهم	عدد الصفقات	القيمة بالمليون دينار
أجيليتي	9,3	49	3,8
الصناعات	13,6	66	3,3
لوجستيك	10,3	84	2,8
زين	1,6	19	1,4
الأولى	10,2	37	1,3
القرين	5,1	23	1,1
صافتك	12,4	13	0,943
أبيار	18	32	0,851
مشاعر	3,2	22	0,811
أهلي متحد	4	15	0,765

تشكيل لجان داخل الشركات لاختيار المناسب تمهيداً لرفعها إلى الزنكي لاعتمادها

ملء شواغر القطاع النفطي خلال أبريل والابتعاد عن «الباكدج» لعدم وجود تقاعد إجباري

من المتوقع ان يحسم القطاع النفطي عمليات ملء الشواغر في قيادات الصف الثاني خلال شهر ابريل الجاري وذلك بعد القرار الذي اتخذه وزير النفط هاني حسين والرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي بتشكيل لجان داخل الشركات لاختيار القياديين لملء الشواغر.
مصدر نفطي رفيع المستوى قال لـ «الأنباء» ان المؤسسة تركز حاليا على ملء الشواغر القيادية في كافة الشركات النفطية وتم تكوين لجان لاختيار الأنسب سواء من داخل الشركة أو من خارجها وتتكون اللجان من أعضاء من داخل الشركة وخارجها للمفاضلة بين القياديين.
وذكر المصدر أن اللجنة عندما تنتهي من اختيار القياديين للاماكن الشاغرة في الشركات سيتم رفعها الى الرئيس التنفيذي في المؤسسة لاعتمادها والمصادقة عليها، مشيرا الى ان لجنة تطوير القياديين التي تم تشكيلها في عهد وزير النفط السابق د.محمد البصيري كان لها زمن محدد وانتهى دورها نهائيا وكان هدفها التدوير ولا يوجد تناقض داخل المؤسسة في حل هذه اللجنة وترك ملء الشواغر داخل الشركات، مشددا على عدم وجود تناقض ولا تداخل في القرارات.
وشدد على أن مؤسسة البترول تركز على اللامركزية وخطوة تضاف الى حوكمة شركات مؤسسة البترول، مشيرا الى أن الشركات التابعة سيكون لها حق ملء الشواغر بها وهذا توجه جيد لاسيما ان الأعضاء المنتدبين لديهم المعرفة بالكفاءات داخل الشركات وهذا حق أصيل لهم في اختيار فريق عمل متكامل من شأنه أن يخلق جو عمل متوازنا داخل القطاع النفطي.
وعن باقة تقاعد القياديين (الباكدج) التي تم التطرق اليها في اللجنة السابقة قال المصدر انه «لن يتم التطرق الى «الباكدج» لأنه لن يكون هناك تقاعد اجبارى لاسيما ان الأولوية الان تنصب على شغل المناصب الشاغرة في القطاع لكي يستقر ويتم التركيز على المشاريع».
وتابع المصدر قائلا: «يلاحظ افتقار بعض القيادات الحالية إلى روح الفريق الواحد في العمل فنرى الكثير منهم يتكلم على أي انجاز في القطاع على أنه حققه وحده أو أن الفضل يعود اليه في الكشف عن أخطاء أو إحداث أي تطوير ووضع أي خطط. وفي الوقت نفسه يتنصل البعض الآخر من مسؤولية بعض القرارات خصوصا عندما تكون فاشلة ويلقي باللوم على أحد آخر سواء من يعلوه أو يقل عنه بدرجة».
وأضاف: «راهن كثيرون على أن القطاع يحتاج إلى تدوير بين القيادات من أجل ضخ دماء جديدة قادرة على تحريك خطط المؤسسة والكشف عمن له علاقة مع بعض الأحزاب السياسية أو مصالح تجارية يحققها من خلال منصبه وجاء وقت التغيير وملء الشواغر التي ستكون بمثابة نقلة جديدة للقطاع النفطي ككل».
وقال إنه كان من المقرر ان تتضح الأسماء في شهر ديسمبر الماضي، الا ان استقالة الحكومة حالت دون ذلك، مشيرا الى انه سيتم اعتماد الآلية القديمة، وهي ان يقوم رئيس كل شركة بملء الشواغر لديه بالأسماء التي يراها مناسبة، ثم يعرضها على وزير النفط لاعتمادها، موضحا ان قرار الإلغاء جاء برغبة من الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي.
الجدير بالذكر أن اللجنة التي شكلها وزير النفط السابق كانت برئاسة فاروق الزنكي وسامي الرشيد وفهد العدوة وعلي الهاجري وناصر المضف ود.صلاح المضحي، لاختيار نواب الأعضاء المنتدبين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، خاصة بعد تفاقم الخلافات منذ التشكيل الأخير لمجالس إدارات الشركات التابعة لمؤسسة البترول في اجتماع مجلس ادارة مؤسسة البترول نهاية يوليو الماضي.

● أحمد مغربي

أبرزها ضرورة الحصول على علاوة إصدار عند بدء طرح المشروع

اللجنة التأسيسية لمشروع «الضمان الصحي» ترفع توصياتها النهائية إلى «هيئة الاستثمار» منتصف أبريل

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن اللجنة التأسيسية لمشروع مستشفى الضمان الصحي سترفع توصياتها بشأن المشروع إلى مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار منتصف الشهر الجاري، مبينة أن مقترحاتها تلخصت في تسهيل وتبسيط الشروط الموضوعة لمشاركة شركات القطاع الخاص للمساهمة في المشروع، علما أن اللجنة قد عقدت اجتماعا خلال الأسبوع الماضي، ومتوقع ان تعقد اجتماعها الأخير نهاية الأسبوع الجاري للوقوف على آلية وتصور نهائي للشروط والقواعد اللازمة لعملية طرح مزايدة الشركة وآلية تنفيذها وفق شروط ومعايير لا تثير لغطا خلال الفترة المقبلة.
وأفادت المصادر بأن من ابرز ملامح الشروط النهائية ضرورة الحصول على علاوة إصدار عند بدء طرح مشروع الشركة، وهو الأمر الذي بات ضروريا بعد ان طالبت به العديد من الشركات التي انسحبت من المزايدة بالمشروع، مشيرة إلى ان التوصيات النهائية التي ستخرج بها اللجنة سيتم تسليمها الى هيئة الاستثمار مباشرة للرد عليها في أقرب وقت حتى يتسنى الإعلان عن الشروط الجديدة للمشروع قبل نهاية النصف الاول من العام الحالي.
وذكرت مصادر ان هناك عددا من الشركات المحلية تدرس الدخول على المزايدة الجديدة في حالة تغيير الشروط والقواعد اللازمة لدخول المزايدة وجعلها ابسط مما كانت عليه في السابق، فضلا عن تخفيف الجزاءات التي كانت موضوعة في كراسة الشروط الخاصة بالمشروع.

● محمود فاروق

«فنية البورصة» تجتمع الأسبوع المقبل.. والاتجاه للموافقة على تخارج شركات الوساطة من صندوق ضمان الأسهم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة الفنية بسوق الكويت للأوراق المالية بصدد الاجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة عدد من الموضوعات المهمة، وأبرزها تخارج شركات الوساطة من صندوق ضمان الأسهم بمقدار حصتهم في الصندوق والتي تقدر بـ 35٪، كما ان الاجتماع سيتطرق لمناقشة آلية التعامل مع الشيكات الخاصة بتداولات الآجل للشركات الـ 9 التي تم إلغاء تداول اسهمها في البورصة على إثر قرار اتخذته هيئة أسواق المال في فبراير الماضي نتيجة عدم تداول أسهم هذه الشركات لمدة تزيد على 6 أشهر.
وأشارت المصادر الى ان اللجنة تنتظر انتهاء الإدارة القانونية بالبورصة من إعداد الرأي القانوني حول مدى إمكانية تخارج شركات الوساطة من الصندوق، لافتة الى ان الادارة القانونية ستنتهي من مهمتها خلال الاسبوع الجاري، مشيرة الى ان ادارة السوق لا تعارض في تخارج شركات الوساطة من الصندوق، ولكنها تسعى لإتمام عملية التخارج بشكل قانوني.
وذكرت المصادر: ان لجنة السوق قد تلتئم بعد أسبوعين تقريبا بعد انتهاء اللجان المنبثقة عنها خاصة اللجنتين الفنية والمالية من الانتهاء من اجتماعات هذه اللجان ورفع توصياتها للجنة السوق للمصادقة عليها.

● شريف حمدي

«المقاصة» تسعى لتطبيق برنامج التقاص الإلكتروني خلال أبريل الجاري

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن الشركة الكويتية للمقاصة تقوم حاليا بإجراء تجارب مع شركات الوساطة المالية على برنامج التقاص الالكتروني تمهيدا لتطبيقه خلال الشهر الجاري.
وقالت المصادر إن التجارب على البرنامج الجديد متزامنة مع تطبيق النظام المعمول به حاليا، مشيرة الى ان البرنامج الجديد ينطوي على العديد من المميزات، حيث سيتم بموجبه إلغاء كل المعاملات اليدوية التي تتم بين شركات الوساطة و«المقاصة» ومنها الشيكات وكشوفات حسابات العملاء، فضلا عن كافة المعاملات اليدوية الأخرى التي تتم بين الطرفين.
وأضافت ان البرنامج الجديد سيوفر تقنيات حديثة من شأنها المساهمة في تطوير دورة العمل داخل الشركة وقنوات التواصل مع الشركات المدرجة والسوق، فضلا عن توفير حلول عملية للإشكاليات الفنية والقانونية التي تحدث أحيانا في ظل تطبيق النظام الحالي.
وأشارت الى ان البرنامج سيكون متوافقا مع نظام التداول الجديد «ناسداك اومكس» الذي تسعى إدارة السوق لإطلاقه في 13 مايو المقبل. وفي هذا السياق قالت المصادر ان شركات الوساطة تترقب إخطارا من إدارة السوق لإجراء آخر التجارب على النظام الجديد خلال الأسبوع الجاري، على ان تشمل النظام بالكامل سواء على مستوى التداول الالكتروني أو كشوفات المقاصة بعد تعديلها، فضلا عن نظام x_stream الذي سيحل بديلا عن نظام Kats، مشيرة الى ان إدارة المشاريع بالبورصة أكدت على شركات الوساطة ضرورة الانتهاء من التجارب قبل شهر تقريبا من إطلاق النظام بحيث يكون لديها الوقت الكافي لمعالجة كل أوجه القصور التي أظهرتها التجارب السابقة.

● شريف حمدي

خلال الأسبوع الجاري.. وتوقعات بزيادة أعضائها ليمثل الوزارة عضوان

«التجارة» بصدد إصدار قرار بعودة لجنة العقار مجدداً

كشفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» عن أن وزارة التجارة والصناعة بصدد إصدار قرار وزاري خلال الأسبوع الجاري يقضي بعودة لجنة العقار المشكلة برئاسة أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم لممارسة نشاطاتها واجتماعاتها مجددا.
وتوقعت المصادر أن يزيد عدد أعضاء اللجنة عضوا أو عضوين ليصبح إجمالي عدد الأعضاء 6 أو 7 أعضاء بدلا من 5 أعضاء ليمثل الوزارة أكثر من عضو في اللجنة الجديدة، خاصة أن اللجنة تتطرق الى أمور وقضايا عقارية تخص بالدرجة الاولى وزارة التجارة والصناعة كونها معنية بهذا القطاع من خلال إدارة العقار التي سيكون لها أكثر من دور في كثير من القضايا العقارية.
وذكرت المصادر أن اللجنة العقارية ستجتمع في أسرع وقت ممكن بعد صدور القرار الوزاري، وذلك لأن هناك كثيرا من القضايا العقارية المعلقة والتي كانت ضمن جدول أعمالها خلال الفترة الأخيرة والتي ينتظرها كثير من العقاريين مثل تنظيم المعارض العقارية في الكويت، لاسيما بعد أن تطرق عدد من نواب مجلس الأمة خلال الفترة الأخيرة لهذا الموضوع والى دور وزارة التجارة والصناعة ومدى تفاعلها تجاه مشكلة تنظيم المعارض العقارية في الكويت.
وأشارت المصادر الى أن وزير التجارة والصناعة مهتم بهذا الموضوع، وأن أطرافا في اللجنة العقارية السابقة نقلت وجهات نظرها للوزير بان مشكلة تنظيم المعارض لاتزال قائمة وان اللجنة ستقوم بدورها فور صدور القرار الوزاري الجديد الذي يقضي بعودة عملها مجددا.
وأعربت المصادر عن تفاؤلها بحل مشكلة تنظيم المعارض العقارية في الكويت، لاسيما ان وزير التجارة والصناعة يعتزم حل هذه المشكلة وطي ملفها نهائيا من خلال إيجاد السبل المناسبة لحلها والتي ترضي جميع الاطراف في نفس الوقت مع مراعاة حفظ حقوق البائع والمشتري بما لا يتعارض أيضا مع قوانين الدولة.
ويأتي صدور القرار الوزاري خلال الفترة المقبلة بعد ان كان هناك قلق من قبل العديد من العقاريين من استبعاد القطاع العقاري من أجندة وزارة التجارة والصناعة وإستراتيجيتها المستقبلية خلال العام 2012 لاسيما بعد أن كشفت الوزارة خلال الفترة الأخيرة عن أنها تدرس العديد من الملفات للعمل على تحسين بيئة الاعمال التجارية وأن العقار لم يرد ضمن هذه الإستراتيجية أو الدراسة، كما أن تأخير اجتماعات لجنة العقار فجر تساؤلات عن مدى استمرارية لجنة العقار.

● عاطف رمضان